

المتن: وهذا كله إذا قُدر عليهم، فأما إذا طلبهم السلطان أو نوابه لإقامة الحد بلا عدوانٍ، فامتنعوا عليه، فإنه يجب على المسلمين قتالهم باتفاق العلماء، حتى يقدر عليهم كلهم، ومتى لم يبقوا إلا بقتالٍ يُفضي إلى قتلهم كلهم، قوتلوا، وإن أفضى إلى ذلك، سواءً كان قد قتلوا أو لم يقتلوا، ويقتلون في القتال كيف ما أمكن في العنق وغيره، ويقاتل من قاتل معهم ممن يحميهم ويعينهم، فهذا قتالٌ، وذاك إقامة حدٍّ، وقاتل هؤلاء أكد من قتل الطوائف الممتنعة عن شرائع الإسلام، فإن هؤلاء قد تحزّبوا لفساد النفوس، والأموال، وهلاك الحرث والنسل، ليس مقصودهم إقامة دينٍ ولا ملكٍ، وهؤلاء كالمحاربين الذين يأوون إلى حصنٍ، أو مغارةٍ، أو رأس جبلٍ، أو بطن وادٍ أو نحو ذلك، يقطعون الطريق على من مر بهم، وإذا جاءهم جندٌ ولي الأمر يطلبونهم للدخول في طاعة المسلمين والجماعة، بإقامة الحدود، قاتلوهم، ودفعوهم، مثل الأعراب الذين يقطعون طريق الحاج، أو غيره من الطرقات، أو الجبلية، الذين يعتصمون برءوس الجبال، أو المغارات لقطع الطريق، وكالأحلاف الذين تحالفوا لقطع الطريق بين الشام والعراق، ويسمون ذلك النهيضة، فإنهم يقاتلون كما ذكرنا، لكن قتالهم ليس بمنزلة قتال الكفار إذا لم يكونوا كفاراً، ولا تؤخذ أموالهم، إذا لم يكونوا كفاراً، إلا أن يكونوا أخذوا أموال الناس بغير حقٍّ، فإن عليهم ضمانها، فيؤخذ منهم بقدر ما أخذوا، وإن لم يُعلم عين الآخذ، وكذلك لو عُلم عينه، فإن الردئ والمباشر سواءً، كما قلناه.

لكن إذا عُرف عينه، كان قرار الضمان عليه، ويُرد ما يؤخذ منه على أرباب الأموال، فإن تعذر الرد عليهم، كان لمصالح المسلمين، من رزق الطائفة المقاتلة لهم، وغير ذلك.

بل المقصود من قتالهم التمكن منهم؛ لإقامة الحدود، ومنعهم من الفساد، فإذا جرح الرجل منهم جرحاً مُتخذاً لم يُجهز عليه حتى يموت، إلا أن يكون قد وجب عليه القتل، وإذا هرب، وكفانا شره، لم نتبعه، إلا أن يكون عليه حدٌّ، أو تُخاف عاقبته، ومن أسر منهم أقيم عليه الحد الذي يُقام على غيره.

ومن الفقهاء من يشدد فيهم، حتى يرى غنيمة أموالهم، وتخسيسها، وأكثرهم يأبون ذلك، فأما إذا تحيزوا إلى مملكة طائفة خارجة عن شريعة الإسلام، وأعانواهم على المسلمين، قوتلوا كقتالهم

لَقَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خَلْفٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ﴾ [المائدة: 33] هذا في حال أن الإمام مع جنوده ورجاله ونوابه والولاة في مملكته قادرون على السيطرة على الأمور وعلى هؤلاء ولهذا قال: "وهذا كله إذا قدر عليهم"

إقامة
الحد

إذا طلبهم السلطان أو نوابه لإقامة الحد بلا عدوان، فامتنعوا عليه، بحيث أنهم صاروا أهل بأس أو يأوون إلى فئة أو عصبية أو نحو ذلك

يجب على المسلمين قتالهم باتفاق العلماء، حتى يقدر عليهم كلهم وإن كان بعضهم قال: لا يجب عليه القتال حدًا، ولكن مادام أنهم في المعركة، واحتاج الأمر أن يُقتلوا، فيُقتلوا، فهذا القتل مأذون فيه ولو لم يكن حده القتل قد يكون مثلاً أخذ ماله أو الصلب أو تقطيع الأيدي والأرجل إلى آخره لكن مادام أنهم اعتصموا وقاتلوا فإنهم يُقاتلون ومن قُتل منهم فإن دمه هدر.

عقوبة
المحاربين
وقطاع الطريق

وإن كان ليس من قطاع الطريق ولا من المحاربين ولكنه يعاونهم قد يكون من قبيلتهم أو من عصبيته، أو من أهل القرية التي هم فيها أو في المنطقة التي نجوا إليها فإنهم يُقاتلون معهم،

ويُقاتل من قاتل
معهم ممن يحميهم

القتال لا يُنظر فيه إلى كيفية القتل ولا يُنظر فيه إلى من قُتل هل كان يستحق القتل أو لا يستحق، مادام أنه قاتل وناوأ الإمام، سواء كان من المحاربين أو كان ممن يعاونهم، فإن طريقهم واحد، ولهذا قال: فهذا قتال، وذلك إقامة حد.

القتال

وقتل هؤلاء أكد من قتل الطوائف الممتنعة عن شرائع الإسلام، ممن امتنعت مثلاً من الزكاة، أو ممن ارتدوا يحاربون، وأحياناً قال العلماء: حتى من ترك الأذان يقاتلهم الإمام، فقتال هؤلاء أكد من قتل أولئك لأنهم يقتلون النفوس، ويأخذون الأموال ومقصودهم هلاك الحرث والنسل لا إقامة دين ولا ملك كالأحلاف الذين تحالفوا لقطع الطريق بين الشام والعراق ويسمون كذلك النهيضة، لاشك أن النهيضة بمعنى أنهم أحلاف، ينهض بعضهم لبعض ويعين بعضهم بعضاً ويسمونه نهيضة وقد تكون لاشك داعيها عصبية سواء كانت عصبية قلبية أو مناطقية أو مالية

بمعنى أنه لا تؤخذ أموالهم إذا قدر عليها، إلا أن يكونوا أخذوا أموال الناس بغير حق فإن عليهم ضمانها فيؤخذ منهم بقدر ما أخذوا، وإن لم يُعلم عين الآخذ فعادة في الحروب تختلط لكن إذا عُرف عينه إذا كان رئيس القبيلة أو رئيس الطائفة أو رئيس القبيلة كان قرار الضمان عليه بمعنى يؤخذ من عين ماله ويُرد ما يؤخذ منه على أرباب الأموال، فيؤخذ من هذا أو من الطائفة كلها، يُرد على أصحابه من المسلمين فإن تعذر الرد عليهم، ما عُرفوا، كان هذا المال المأخوذ منهم لمصالح المسلمين كالفيء يؤخذ لمصالح المسلمين، من رزق الطائفة المقاتلة، التي ساعدت الإمام، أو جند الإمام، أو غير ذلك، أو غير ذلك، كالطرق، والقناطر، والجسور، إلى آخره

إذا كان قطاع
الطريق مسلمين
فقتالهم ليس بمنزلة
قتال الكفار

المقصود من قتالهم التمكن منهم لإقامة الحدود ومنعهم من الفساد

لم يُجهز عليه لأنه مسلم، يُترك

إلا أن يكون عليه حدٌ، فيُقام عليه القتل

إذا جُرح الرجل
منهم جرحاً مُتخناً

إذا هرب لم نتبعه نتركه إلا إذا كان له سندٌ، أو هو كبير قومٍ،
بحيث أنه لو نجا منا، فإنه سيعود علينا بحالٍ أقوى، فحينئذٍ
نتبعه حتى نتقي شره

القتال

عقوبة المحاربين
وقطاع الطريق

من أُسر منهم أقيم عليه الحد الذي يُقام على غيره.

من الفقهاء من يشدد فيهم حتى يرى غنيمة أموالهم، يعني يجعلهم شبه كفار مادام أنهم
قاتلوا الإمام وخرجوا على الإمام، وإن لم يخرجوا وإنما قطع طريق أو محاربة، حتى يرى
غنيمة أموالهم، وتخميسها، وأكثرهم يأبون ذلك

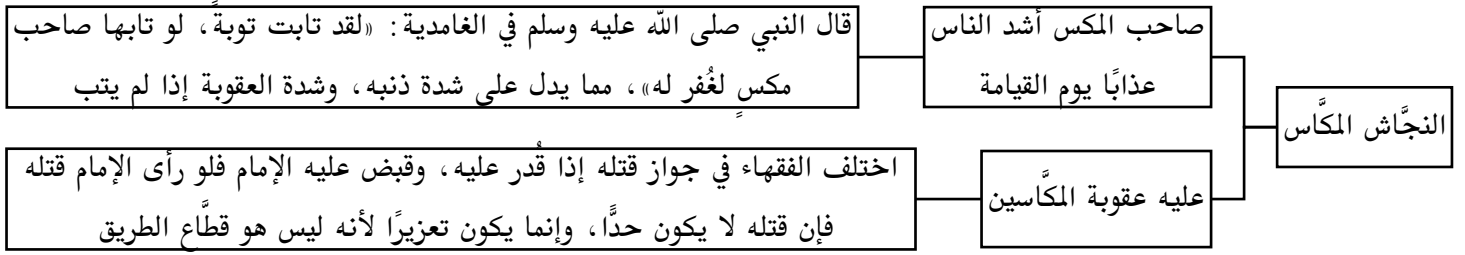
إذا تحيزوا إلى مملكة طائفةٍ خارجةٍ عن شريعة الإسلام وأعانهم على المسلمين قوتلوا كقتالهم
قتال كفار

وأما من كان لا يقطع الطريق، ولكنه يأخذ خفارةً أو ضريبةً من أبناء السبيل على الرؤوس، والدواب، والأحمال، ونحو ذلك،
فهذا نجاشٌ مكَّاسٌ، عليه عقوبة المكَّاسين، وقد اختلف الفقهاء في جواز قتله، وليس هو من قطع الطريق، فإن الطريق لا
ينقطع به، مع أنه أشد الناس عذاباً يوم القيامة، حتى قال النبي -صلى الله عليه وسلم- في الغامدية: «لقد تابت توبة»، لو
تابها صاحب مكسٍ لغُفر له»

من كان لا يقطع الطريق، ولكنه يأخذ خفارةً أي ضريبةً أو مكساً، يعني منطقةً قبيلةً، أو قريةً وضعوا
على حد منطقتهم حدوداً، لا يمر بها أحدٌ إلا ويأخذوا عليه خفارةً، يسمونه في العامية رفك بمعنى
يرسل مع أحدٍ يقطع به المنطق إلى منطق لكنه بمقابل على الرأس، على الرجال، وعلى الدواب
المركوبات، على البضائع ونحو ذلك.

النجاش المكَّاس

جاءت في النسخ نجاشٌ، ونخَّاسٌ، وبخَّاسٌ، لكن المقصود مكَّاسٌ، لكن نجاشٌ، النجاش معروف أنه
الإثارة، ونخَّاس النخاس عادةً أكثر ما يطلق على من سوق النخاسين وهو الذين يبيعون فيه الأرقاء،
وبخَّاس بمعنى أنه يضرب الناس ببخسٍ الناس أشياءهم، يأخذ حقوقهم بغير حقٍ



ويجوز للمطلوبين الذين تُراد أموالهم قتال المحاربين بإجماع المسلمين، ولا يجب أن يُبذل لهم من المال لا قليل ولا كثير، إذا أمكن قتالهم

قال النبي صلى الله عليه وسلم: «من قُتل دون ماله فهو شهيدٌ، ومن قُتل دون دمه فهو شهيدٌ، ومن قُتل دون دينه فهو شهيدٌ، ومن قُتل دون حرمة فهو شهيدٌ».

وهذا الذي يسميه الفقهاء: الصائل، وهو الظالم بلا تأويل ولا ولاية، فإذا كان مطلوبه المال، جاز دفعه بما يمكن، فإذا لم يندفع إلا بالقتال، قوتل، وإن ترك القتال وأعطاهم شيئاً من المال جاز، وأما إذا كان مطلوبه الحرمة، (أي: النساء)، مثل أن يطلب الزنا بمحارم الإنسان، أو يطلب من المرأة أو الصبي المملوك أو غيره الفجور به، فإنه يجب عليه أن يدفع عن نفسه بما يمكن، ولو بالقتال، ولا يجوز التمكن منه بحال، بخلاف المال، فإنه يجوز التمكن منه؛ لأن بذل المال جائز، وبذل الفجور بالنفس أو بالحرمة، أي: النساء، غير جائز.

وأما إذا كان مقصوده قتل الإنسان، جاز له الدفع عن نفسه، وهل يجب عليه؟ على قولين للعلماء، في مذهب أحمد وغيره

وهذا إذا كان للناس سلطان، فأما إذا كان -والعياذ بالله- فتنة، مثل: أن يختلف سلطانان للمسلمين، ويقتتلان على الملك، فهل يجوز للإنسان إذا دخل أحدهما بلد الآخر، وجرى السيف أن يدفع عن نفسه في الفتنة، أو يستسلم، فلا يقاتل فيها؟

على قولين لأهل العلم في مذهب أحمد وغيره، فإذا ظفر السلطان بالمحاربين الحرامية

قال النبي صلى الله عليه وسلم: «من قُتل دون ماله فهو شهيدٌ، ومن قُتل دون دمه فهو شهيدٌ، ومن قُتل دون دينه فهو شهيدٌ، ومن قُتل دون حرمة فهو شهيدٌ» الحرمة سواء كان أهل يعني زوجته وحرمة، أو عرضه أيضاً، كله داخل في الحرمة

موقف من وقعوا في قبضة المحاربين أو قطاع الطريق

جاز له الدفع عن نفسه، أحياناً قد يكون يجب عليه القتال إذا كان من باب ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾ لكن أما إذا كان فتنة حينما تكون يتقاتل مملكتان مسلمتان، أو ولايتان ومنطقتان، لا، الذي يعتزل أولى ولا يدخل في القتال، وإن كان يجوز أحياناً أن يدافع عن نفسه، لكن كن عبد الله المقتول ولا تكن عبد الله القاتل

إذا كانوا يريدون قتله

يجوز للمطلوبين الذين تُراد أموالهم قتال المحاربين بإجماع المسلمين، على الجواز وليس الوجوب، قد تستسلم مثلاً، يعني إما رأيت مصلحةً، وأما عدم قدرة، لأي أمور تبين لك ولا يجب أن يُبذل لهم من المال لا قليل ولا كثير، إذا أمكن قتالهم ورأوا أن عندهم من القوة، وعندهم استعدادٌ ومتسلحون، وقد أخذوا أهبتهم، فإنهم لا يستسلمون

هكذا يسميه الفقهاء بمعنى هو في حق الإمام وحق عموم الناس قطاع طريق، لكن أمامك صائل، لأنه ظالم بلا تأويل ولا ولاية، لأن الوالي أحياناً قد تقع منه مظالم من لكن معلوم أن الإنسان لا يقابل ظلم ظلم الإمام أو الولاة بالخروج عليهم ولهذا في قصة حذيفة، أنه أمره أن يلزم بيته أو نحو ذلك

مثل أن يطلب الزنا بمحارم الإنسان، أو يطلب من المرأة أو الصبي المملوك أو غيره الفجور به فإنه يجب عليه أن يدفع عن نفسه بما يمكن، ولو بقتال وهذا لا يُقبل فيه أي تنازل، ولا يجوز التمكين منه بحال، لأنه حرام

إذا كانوا يريدون ماله

الصائل

موقف من وقعوا في قبضة المحاربين أو قطاع الطريق

إذا كانوا يريدون عرضه

فإذا ظفر السلطان المحاربين الحرامية، وقد أخذوا الأموال التي للناس، فعليه أن يستخرج منهم الأموال التي للناس، ويردها عليهم مع إقامة الحد على أبدانهم، وكذلك السارق، فإن امتنعوا من إحضار المال بعد ثبوته عليهم، عاقبهم بالحبس والضرب، حتى يمكنوا من أخذه بإحضاره أو توكيل من يُحضره، أو الإخبار بمكانه، كما يعاقب كل ممتنع عن حقٍّ وجب عليه أدائه، فإن الله قد أباح للرجل في كتابه أن يضرب امرأته إذا نشزت فامتنعت من الحق الواجب عليها، حتى تؤديه، فهؤلاء أولى وأحرى.

وهذه المطالبة والعقوبة حقٌّ لرب المال، فإن أراد هبتهم المال أو المصالحة عليه، أو العفو عن عقوبتهم، فله ذلك، بخلاف إقامة الحد عليهم، فإنه لا سبيل للعفو عنه بحال، وليس للإمام أن يلزم رب المال بترك شيءٍ من حقه، وإن كانت الأموال قد تلفت بالأكل وغيره عندهم، أو عند السارق، فليل يضمنونها لأربابها، كما يضمن سائر الغاصبين، وهو قول الشافعي، وأحمد - رضي الله عنهما -، وتبقى مع الإعسار في ذمتهم إلى ميسرة.

وقيل: لا يجتمع الغرم والقطع، وهو قول أبو حنيفة - رحمه الله -، وقيل: يضمنونها مع اليسار فقط دون الإعسار، وهو قول مالك - رحمه الله -

عليه أن يستخرج منهم الأموال التي للناس ويردها على أصحابها

إقامة الحد على أبدانهم

إذا ظفر السلطان بالمحاربين الحرامية وكذلك السارق

إن امتنعوا من إحضار المال بعد ثبوته عليهم عاقبهم بالحبس والضرب حتى يُحضروا المال بأنفسهم أو يوكلوا من يأتي به من المكان الذي خبؤه فيه أو الإخبار بمكانه

الله ذكر وسائل متدرجة لعقاب المرأة الناشز يعني التي امتنعت عن حق ﴿وَاهْجُرُوهُنَّ فِي الْمَضَاجِعِ وَاضْرِبُوهُنَّ﴾ [النساء: 34] فالهجر ثم الضرب «فاضربوهن ضرباً غير مبرح» حتى تؤدي الحق، ومعلوم أن الضرب هذا ضرب تأديبي، وليس ضرب تعذيب وطبعاً لا شك أن القياس على المرأة هو قياس ظاهر كأن الشيخ يقول: إذا كان في حقنا الشخصي، وهو بين الزوج وزوجته، فكيف بالحق العام والذي يتعلق بالإمامة هذا من باب أولى

نعاقبهم كما يُعاقب كل ممتنع عن حق وجب عليه أدائه

فإن أراد أن يعطيهم المال أو بعضه أو أن يصلحهم أو يعفو عن عقوبتهم فله ذلك

بخلاف إقامة الحد عليهم ليس لمن أخذ ماله أن يتنازل لهم عن أن يُقام عليهم حد قطع الطريق أو حد المحاربين. فإنه لا سبيل للعفو عنه بحال

استخراج المال والعقوبة التي هي حبس إلى آخره حق لرب المال

وليس للإمام أن يلزم رب المال بترك شيء من حقه

إذا ظفر السلطان بالمحاربين الحرامية وكذلك السارق

قيل يضمنونها لأربابها كما يضمن سائر الغاصبين وتبقى مع الإعسار في ذمتهم إلى ميسرة لكن الحد يُقام عليه، هذا رأي الإمام أحمد والشافعي.

وقيل: لا يجتمع الغرم والقطع وهو قول أبو حنيفة رحمه الله، بمعنى أنه إذا قطعناه فإنه لا يلزمه أن يرد ما أخذه

إن كانت الأموال قد تلفت بالأكل وغيره عند المحاربين وقطع الطريق ومن استولوا على أموال المسلمين، أو عند السارق

وقيل مع اليسار وإذا كان موجوداً واليسار يؤخذ منه وإذا كان قد أعسر لا وهذا قول مالك لكن لا يظهر هذا؛ لأن حقوق الناس لا تسقط فالذي يبدو أن ما قاله الإمام الشافعي وأحمد أظهر، لأن حقوق الناس إن كان يسار يؤخذ منه، وإن كان مُعسراً فإنها تبقى نظرة إلى ميسرة.